

وربع ، كذلك سيرتفع سعر الخبز بنسبة ٥٠٪ والعلف بنسبة ٥٠٪ ، مما يؤدي الى رفع اسعار اللحوم والبيض (تسفي كسبر - يديعوت احرونوت ، ٩-٢-٧٦) وبحسب التقديرات الاولى سيزيد مصروف العائلة العادية ، نتيجة هذا الغلاء ، بنحو ١٦٠ ليرة شهريا (رازي غوترمان - معاريف ، ١٦-٢-٧٥) ، وليس هناك امل لدى الاسرائيليين بان تقوم الحكومة بتعويضهم عن ذلك ، نظرا الى تجميد الاجور خلال السنة المالية المقبلة .

الاثار الاجتماعية للميزانية

. يسود الانطباع لدى العائلات الفقيرة بانها ستكون الضحية الاولى لسياسة التخفيض في الميزانية ، وخاصة ميزانية الشؤون الاجتماعية ، اذ ان اكثر من مئة الف نسمة في اسرائيل (اي نحو ٢٥ الف عائلة) تحصل اليوم على مساعدة شهرية من مكاتب الشؤون الاجتماعية (يوسف تسوريثيل - معاريف ، ١٦-٢-٧٥) . وقد اعلن وزير الشؤون الاجتماعية ، زفواون هامر ، انه ليس هناك احتمال بان يستطيع هؤلاء تدبير امورهم ، وكل تخفيض في الخدمات التي تمنح لهم سيؤدي الى اضعافهم اكثر (حديث مع حاييم ايزك - دفار ، ١٩-٢-٧٥) .

يستدل مما ذكر ان التأثير الاجتماعي للميزانية سيكون صعبا على الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الاسرائيليين خلال هذه السنة . فاسعار المواد الغذائية سترتفع بشكل ملحوظ ، بينما ستجمد الاجور في القطاع العام ، مع امكان حدوث بطالة بين الاف العمال . كذلك ستقل الخدمات التي تقدمها الحكومة للجمهور ، خاصة في مجالات الصحة والتعاليم والاسكان ، ومن ناحية الضرائب ، ستفرض ضريبة جديدة ، كما ذكرنا ، وهي ضريبة القيمة الاضافية . وهذه الاجراءات جميعها ، التي تبدو حادة وصارمة ، كقيلة بتخفيض مستوى المعيشة ، الا ان الاسرائيليين ، على ما يبدو ، بامكانهم تحملها نظرا الى مستوى المعيشة المرتفع نسبيا ، الذي حققوه خلال السنين الماضية ، رغم ان هذا القول لا ينطبق عليهم جميعا .

يحدث تطوير في الصناعة من اجل الصادرات ، لن يكون هناك حل للعمال العاطلين في فروع اخرى » .

وبرر حاكم بنك اسرائيل ، موشي زنبار ، اسباب حدوث مثل هذه البطالة (في مقابلة مع معاريف ، ٢٠-٢-٧٦) بقوله « انه اذا حدث انخفاض كبير في المساعدات الخارجية ، بدون ان نستطيع في موازاة ذلك تقليص العجز في ميزان المدفوعات ، فستمدت في اسرائيل بسرعة وبالضرورة بطالة واسعة ، بسبب العجز الكبير في العملة الصعبة . كذلك من الافضل لنا من الان تقليص الطلب الداخلي وتحويل اموال الاستثمارات والطاقة البشرية العاملة الى فروع الصادرات . وهكذا سنربح دولارات اكثر ، وننقى عملة اجنبية اقل ، ونقلل الواردات ونخفض العجز في ميزان المدفوعات » .

« كذلك فان هذا الانتقال الى فروع الصادرات مرتبط ايضا بحدوث بطالة ، ستقل فرص العمل لانتاج منتجات لمتطلبات السوق الاسرائيلي . هذه هي السياسة المعلنة للحكومة ويجب ان ننجح في تنفيذها » .

ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية

سيؤدي تخفيض المساعدات التي تدفعها الحكومة لمنع ارتفاع اسعار ١٤ مادة غذائية اساسية ، وكذلك اجور المواصلات العامة ، الى ارتفاع كبير في اسعار تلك المواد وفي تكاليف المواصلات . وكانت قيمة هذه المساعدات قد بلغت خلال السنة الحالية ٢٢٠ مليون ليرة . ولو ارادت الحكومة المحافظة على اسعار المواد الغذائية الاساسية العالية ، لاضطرت الى تخصيص ٣٥٠ مليون ليرة لهذا الغرض ، خلال هذه السنة . الا انها اقترحت في الميزانية مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة فقط ، اي انه سيكون هناك نقص بمقدار ملياري ليرة في المبالغ المخصصة للمحافظة على الاسعار . ويتوقع ان يرتفع ، مثلا ، سعر الطيبس ومنتجاته بسبب ذلك بنسبة ٣٠-٤٠٪ ، بحيث يصبح ثمن لتر الطيبس نحو ليرتين